

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-264600

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-264600

المقامة

المستأنفة

من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المستأنف ضدها

ضد / المكلف

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 25/09/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كلٌّ من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضوأ

الأستاذ / ...

عضوأ

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-246912) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المدعى عليها قد تقدمت بالاعتراض على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (1/1360) لعام 1442هـ القاضي بعدم إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي مع إلزامها بغرامة مخالفة إجراءات جمركية قدرها (5000) ريال، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى قرارها رقم (CFR-2024-147989) القاضي بعدم قبول الاعتراض شكلاً لغواط المدة النظامية، وعليه تقدمت المؤسسة بالاستئناف على القرار، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية قرارها رقم (CR-2024-232619) القاضي بإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لإعادة نظرها.

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها - محل الاستئناف - القاضي منطوقه بما يأتي:

"1- عدم إدانة المدعى عليه/ ...، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (...) مالك مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...) بالتهريب الجمركي.

2- إلزامه بغرامة مخالفة إجراءات جمركية مبلغًا مقداره (1,000) ألف ريال."

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-264600

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-264600

وباطلuation اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار جانب الصواب في طيات أسبابه بإعمال السلطة التقديريّة في تحديد مدى ضرر المخالفة التي بموجبها صدر تقرير الجهة المختصة بعدم المطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة دون النظر إلى أن المواصفات المعتمدة ما هي إلا شروط ومعايير للبضائع المستوردة داخل الدولة وضعت لغاية حماية المستهلك وهو ما أكد عليه المنظم في المادة (56) من نظام الجمارك الموحد، كما تضمنت أسباب القرار اتجاه اللجنة في تكييف الواقع على أنها مخالفة إجراءات جمركية في حين أن المنظم قد جاء بنصوص واضحة وصرحية بتعريف التهريب الجمركي وحصر ما يدخل في دكرها بصورة خاصة وهو ما ينطبق على الواقع محل الدعوى بقيام المؤسسة بالتصريف بالإرسالية التي ثبت عدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة وإخلالها بالتعهد السندي الموقع من قبلها، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً، ونقض القرار الابتدائي، والحكم مجدداً بإدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، وبمصادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكنها من حقها في الرد لم تقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الخميس بتاريخ 03/04/1447هـ، الموافق 25/09/2025م، وفي تمام الساعة (05:03) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (CFR-2025-246912) وتاريخ 23/03/2025م ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٤١) بتاريخ 03/11/1423هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ 08/04/1445هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-264600

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-264600

وحيث تم التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 20/04/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 18/05/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تقدمت به المستأنفة من دفع لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتبعه معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم CFR-2025-246912، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: رفضه موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والجيثيات الواردة في هذا القرار، ويعُد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...»

عضو

الدكتور/ ...

عضو

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.